

## الاعتبار وتقوية الحديث الضعيف وشروطه Reliability of Da'if Hadith and its Conditions

محمد انور\*

محمد اياز\*\*

Abstract:

Weak "da'if." Hadith is basically not a trusted evidence in Shari'ah. But some time it is reinforced by other Hadith or Hadiths in words or meaning, which makes it reliable.

Then the scholars of Hadith have prescribed some terms and conditions for the reliability of Da'if Hadith.

This study describes the term al-Ia'tibar and the conditions for the reliability of Da'if Hadith. And attempts to analyze the terms of reliability prescribed by the Hadith Schollers.

It will contribute in the field of Hadīth Sciences and will be beneficial for students, researchers and scholars of Hadīth and Islamic Studies.

**Key words:** Hadith, Hadith Sciences, Da'if Hadith, Reliability.

.....  
\*المحاضر، شيخ زيد اسلامك سنتر پشاور  
\*\*الاستاد المساعد، قسم العلوم الاسلامية بجامعة زرعية پشاور

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد المرسلين وصحبه أجمعين.  
أما بعد!

فالحديث الضعيف قد يصلح للاعتبار، ووضع علماء الحديث شروطاً للاعتبار على الحديث الضعيف وبينوا أنواع الاعتبار ودرجاته وميزوا ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح من الحديث الضعيف.

فهذه الدراسة في تعريف الاعتبار ودرجاته وشروطه عند علماء الحديث وكيفية تقوية الحديث الضعيف من درجة الرد إلى درجة القبول.

هذه الدراسة تساعد الباحثين وطلاب الحديث في معرفة الاعتبار على الحديث الضعيف ودرجاته وشروطه وتقوية الحديث الضعيف من درجة المردود إلى صالح للاعتبار.

أشكر الله تعالى حيث رزقني توفيق كتابة هذا مقال، وأدعوه أن يتقبله مني ويجعله من الاعمال الصالحة.

### تعريف الاعتبار

لغة: "الاعتبار لغة مصدر اعتبر ومعنى الاعتبار النظر في الأمور ليعرف بها شئ آخر من جنسها".<sup>1</sup>

اصطلاحاً: هو "تتبع طرق حديث انفراد بروايته راو ليعرف هل شاركه في روايته غيره أو لا".<sup>2</sup> اشتهر هذا المصطلح عند علماء الحديث النبوي واستعملوه في نقد الحديث. ويشرح عبد الله بن يوسف الجديع من الباحثين المعاصرين فيقول أن أهل الحديث يستعملون مصطلح (الاعتبار) في معنيين:

المعنى الأول: أن الراوي أو الحديث ضعيف ضعفاً يرجى برؤه، ولا يسقط به. وقد يعبر عنه بالقول: (صالح)، وفي الراوي تارة: (يكتب حديثه)، و(يخرج حديثه اعتباراً). وتدل عليه جميع عبارات الجرح التي لا يطرح بها الراوي أو حديثه.

فيجمع ما كان ضمن هذا النوع من الحديث، أو الرواية، ويكتب، أو يخرج في الكتب، رجاء أن يوجد له في الروايات سواء مما يشاكله في القوة أو يرقى فوقه، من متابعات في الأسانيد أو شواهد، فيزول به أثر الضعف وينتقل به الحديث إلى درجة القبول. فإن فقد ذلك فهي أفراد الضعفاء. وسيأتي بيان ما يعتبر به على هذا المعنى من الروايات.

والمعنى الثاني : أن يميز حديث الراوي ويعرف، لا على معنى جواز تقويته أو التقوية به، فكأنه من معنى: أتخذته عبرة خشية الضرر به.<sup>3</sup>

كما قال أبو حاتم الرازي في جابر الجعفي "يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به".<sup>4</sup> وقال أبو زرعة في (سلامة بن روح عندما سأله ابن أبي حاتم عنه أيكتب حديثه؟ فقال نعم، يكتب على الاعتبار.<sup>5</sup>

قال الجديع: وتأمل قوله: "على الاعتبار"، ولم نقل: "للاعتبار"، وهذا فرق ما بين هذا الاستعمال ومصطلح (الاعتبار) بالمعنى الأول.<sup>6</sup>

وقال أيضا: "ويؤيد هذا ما قاله أبو نعيم الأصبهاني: "كل واحد من المذكورين في هذا الفصل بنوع من الأنواع، إذا نظرت في حديثه وتميزته، ارتفع الريب في أمره، وظهر لك حقيقة ما نسبته إليه، وأكثرهم عندي لا تجوز الرواية عنهم ولا الاحتجاج بحديثهم، وإنما يكتب حديث أمثالهم للاعتبار والمعرفة، إذ لا سبيل إلى معرفتهم في حديثهم، وإذا احتاج الراوي إلى ذكرهم عرف لهم من الوضع والكذب والوهم والخطأ والإنكار وغير ذلك، ما يذكرهم به ويضيفه إليهم؛ ليكون ما كتب من حديثه شاهدا له على جرحه لهم".<sup>7</sup>

وذكر الشيخ طارق بن عوض الله: أن كلمة الاعتبار لها عند علماء الحديث معنيان:

1- أحيانا تأتي كلمة "الاعتبار" بمعنى التقوية، فيقول مثلا: هذا راو يصلح للاعتبار وذلك لا يصلح للاعتبار، أي أن هذا الراوي يصلح الحديث لأن يستأنس به ويستشهد به ويعتبر به لتقوية الرواية الأخرى التي جاءت موافقة له فهذا معنى معروف.

2- ويأتي أحيانا بمعنى المعرفة والاختبار، وهذا كل الناس فيه سواء، كل الناس أو علماء الحديث يعتبرون رواياتهم ويختبرونها ثم يتمخض من تلك الاختبارات إن كان الراوي ثقة أو غير ثقة.<sup>8</sup>

فعلما الحديث يجمعون أحاديث راو ويختبرونها بعرضها على أحاديث غيره من الرواة الثقات فيتبين لهم أن هذا الراو يوافق حديثه الثقات كثيرا فيستدلون بذلك على كون الراوي ثقة.

وأحيانا يجمعون أحاديث راو آخر ويختبرونها بعرضها على أحاديث الثقات فيتبين لهم أنه لا يستحق أن يكون ثقة أو أي يعتمد على حديثه بل هو ضعيف وروايته ضعيفة.

وعلماء الحديث كانوا يحفظون أحاديث الضعفاء والمتروكين حتى يميز الخطأ من الصواب ويعرف الأحاديث الضعيفة والموضوعة ويعرف مخرجها وأحوال روايتها. مثل ما فعل يحيى بن معين، لما دخل الإمام أحمد عليه وهو يكتب أحاديث معمر بن راشد عن أبان بن أبي عياش وهو متروك الحديث فسأله أحمد وقال: تكتب نسخة أبان بن أبي عياش، وتعلم أنه كذاب يضع الحديث؟ فقال: "أكتبه حتى لو جاء كذاب يرويه عن معمر، عن ثابت، عن أنس، أقول له: كذبت ليس هذا من حديث ثابت، إنما هو من حديث أبان".<sup>9</sup>

فهذا الاعتبار يميز حديث الضعفاء عن غيرها. فعرفنا أن العلماء كانوا يعتبرون أحاديث الضعفاء والمتروكين ويعبرون عنها بهذا المعنى، أي يقصدون بالاعتبار اختبار روايات الضعفاء والكذابين لا الاستشهاد بها.

يقول الإمام أبو يعلى الخليلي: "وإن جماعة كذابين رووا عن أنس، ولم يروه، كأبي هذبة إبراهيم بن هذبة، ودينار، وموسى الطويل، وخراس، قال: هذا وأمثاله لا يدخله الحفاظ في كتبهم، وإنما يكتبونه اعتباراً؛ ليميزوه عن الصحيح".<sup>10</sup> فهم يقصدون بالاعتبار هنا المعرفة وتمييز الصحيح من غيره.

### درجات الاعتبار:

قسم العلماء رواة الحديث الذين يصلحون للاعتبار إلى ثلاثة درجات:

الدرجة الأولى: الرجل الصالح تحتمل روايته التقوية والتحسين.

ويدخل في هذا القسم قول ابن أبي حاتم: "شيخ" و"صالح الحديث.

الدرجة الثانية: الراوي لين الحديث يصلح حديثه للاعتبار.

ويدخل هذا القسم الثاني قول ابن أبي حاتم: "لين الحديث"، و"ليس بقوي.

الدرجة الثالثة: الراوي الضعيف يصلح حديثه للاعتبار.

ويدخل فيه قول ابن أبي حاتم: الصدوق الورع، المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، وقوله: "ضعيف الحديث".<sup>(11)</sup>

### تمييز ما يصلح للاعتبار:

قسم عبد الله بن يوسف الجديع ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح إلى قسمين، حيث قال: عماد مسألة ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح يقوم على أساسين<sup>12</sup>:

الأول : صلاحية الراوي .

وذلك أن يكون الراوي محل الاعتبار لم يبلغ حديثه في الضعف درجة السقوط. قال الإمام الخبير الناقد الذهبي في معرفة وتوضيح هذه المسألة: "منهم هو العدل الحجة، كالشباب القوي المعافى. ومنهم من هو ثقة صدوق، كالشباب الصحيح المتوسط في القوة. ومنهم من هو صدوق، أو لا بأس به، كالكهل المعافى. ومنهم الصدوق الذي فيه لين، كمن هو في عافية، لكن يوجعه رأسه أو به دمل. ومنهم الضعيف الذي تحامل، ويشهد الجماعة محموماً، ولا يرمي جنبه. ومنهم الضعيف الواهي، كالرجل المريض في الفراش، وبالتطبيب ترجى عافيته. ومنهم الساقط المتروك، كصاحب المرض الحاد الخطر. وآخر، حاله كحال من سقطت قوته، وأشرف على التلف. وآخر، من الهالكين، كالمحتضر الذي ينازع. وآخر، من الكذابين الدجالين".<sup>13</sup>

قال عبد الله الجديع: "فهذا توضيح لصفة أحوال الرواة، فإذا استثنيت الصدوق ومن فوقه، وجدت سائر الأوصاف تعود في جملتها إلى قسمين:

الأول: من يمكن أن يعالج حديثه من الرواة تبعاً لحاله في المرض.

والثاني: ما لا سبيل إلى علاجه؛ لتمكن المرض، أو لبلوغه مبلغ الهلاك".<sup>14</sup>

ويصلح للاعتبار منهم من أمكن علاج حديثه، وهو من كان سبب ضعفه سوء حفظه، وكثرة خطئه، وغير ذلك.

فيظهر من هذا الكلام أن من يصلح حديثه للاعتبار مما يضعف بسبب ضعف راويه، ما يلي:

حديث المجهول والمستور، حديث سيء الحفظ، الحديث المضطرب بسبب سوء حفظ راويه، ومن وقع في حديثه الاختلاف، فرد لأجله.<sup>15</sup>

وأما من لا يصلح حديثه للاعتبار فعلى نوعين:

الأول: الضعف الشديد كالموصوف بكونه "منكر الحديث"، أو "متروك الحديث".

الثاني: الراوي المتهم بالكذب، أو سرقة الحديث، أو وضع الحديث.

وينظر في حديث القسم الأول بنظر الاعتبار والاختبار وتمييزه من الصالح لا الاستشهاد.

ويؤكد هذا الكلام ومعرفة من يعتبر به ومن لا يعتبر به ما قاله الإمام الترمذي والإمام أحمد بن حنبل رحمهما الله.

قال الإمام الترمذي: "إذا تفرد أحد من هؤلاء بحديث ولم يتابع عليه، لم يحتج به"<sup>16</sup> وقال الإمام أحمد بن حنبل: ابن أبي ليلى لا يحتج به، إنما عنى إذا تفرد بالشيء"<sup>17</sup>. فهذا معناه أن حديث مثل هؤلاء يصلح للاعتبار عند عدم التفرد فقط. وحديث الوضعين والمتروكين ومنكري الحديث لا يعتبر عند أئمة الحديث. وفرق الإمام أحمد بن حنبل بين النوعين فقال: "الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبدا منكر"<sup>18</sup>.

فيدل هذا على أنه لا يعتبر بالمنكأير، فالمنكر هو منكر أبدا أما الضعفاء فقد يحتاج إليها في بعض الأوقات للاعتبار فقط فلا بأس بالكتابة عنهم. قال عبد الله الجديع: "وجه ترك كتبة المنكرات، عدم صحة الاعتبار بها؛ لأن الاعتبار لا يكون بما ليس له أصل، والمنكرات لا أصول لها. أما أحاديث الضعفاء التي يوجد ما يشدها فهذه تكتب؛ لأن لها أصلا"<sup>19</sup>.

وهذا الأسلوب طبقه الإمام أحمد في مسنده فجمع فيه أحاديث الثقات ومن ضمنها أحاديث الضعفاء الذين عرف أحاديثهم وثبت معانيها من روايات أخرى.

قال الجوزجاني في ( سعيد بن سنان أبي مهدي الحمصي): "كان أبو اليمان يثني عليه في فضله وعبادته، قال: كنا نستمطر به. فنظرت في حديثه فإذا أحاديثه معضلة، فأخبرت أبا اليمان بذلك، فقال: أما إن يحيى بن معين لم يكتب منها شيئا، فلما رجعت إلى العراق ذكرت أبا المهدي ليحيى بن معين، وقلت: ما منعك يا أبا زكريا أن تكتبها؟ قال: من يكتب تلك الأحاديث؟ من أين وقع عليها؟ لعلك كتبت منها يا أبا إسحاق؟ قلت: كتبت منها شيئا يسيرا لأعتبر به، قال: تلك لا يعتبر بها، هي بواطيل"<sup>20</sup>.

قال عبد الله الجديع: "وعند بعض النقاد لا يترك حديث الراوي حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه، وعلى هذا فمن لم يتفق على ترك حديثه فهو عند هذه الطائفة صالح للاعتبار"<sup>21</sup>.

وهذا مذهب الإمام أحمد والإمام النسائي وأحمد بن صالح المصري.

قال الإمام أحمد بن حنبل: "مذهبي في الرجال أني لا أترك حديث محدث حتى يجتمع أهل مصر على ترك حديثه"<sup>22</sup>.

وقال الإمام النسائي: "لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه"<sup>23</sup>.

وقال أحمد بن صالح: "لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه".<sup>24</sup> وكذلك جاء عن كثير من العلماء أنهم لا يتركون حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه.

قال عبد الله بن يوسف الجديع: "لكن هذا يجب أن يكون مشروطاً بعدم ظهور وجه الجرح الذي يسقط به حديث الراوي، وإلا فإطلاقه لا يجري على الأصول، فإن الجماعة قد تعدل الراوي، ويطلع واحد من أهل الاختصاص على كذبه، فهذا عندهم في التحقيق كاف لإسقاط جميع روايته".<sup>25</sup> فالتحقيق أولى في مثل هذه المباحث فينظر في أقوال العلماء ويرجح قول أهل الاختصاص على غيره.

#### والثاني: صلاحية نفس الحديث.

فيعتبر بكل ما لم يثبت أنه: كذب، أو منكر، أو خطأ. فيصح الاعتبار بالمنقطع، المرسل والمرسل الخفي، المعضل، وحديث المدلس الذي عنعن فيه، أو ثبت تدليسه فيه، ما لم يرجع تدليسه فيه إلى متروك الحديث أو متهم بالكذب. لأن العلة في هذه الأقسام قد يعالج ويزال الضعف فيرتقي الحديث إلى مرتبة المقبول لغيره.

ولا يصح الاعتبار بالمقلوب، المصحف، المدرج، الشاذ، المعلل المحقق، المعلق حتى يوقف على إسناده، المنكر والموضوع. لأن الراجح في هذه الأقسام الخطأ والراجح في ضده الصواب فلا يرجح الخطأ على الصواب ولا يمكن الجمع بين الخطأ والصواب، فلا يصلح إذن للاعتبار. ولا يصلح الموضوع للاعتبار لأنه ليس من الحديث أصلاً وقد ثبت أنه كذب فلا داعية إلى الاعتبار به.

قال ابن الصلاح: ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت؛ فمنه ضعف يزله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له....

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك؛... وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذاً<sup>26</sup>.

### شروط تقوية الحديث الضعيف:

عرفنا مما سبق أنه ليس كل حديث ضعيف يصلح للاعتبار، كذلك لا يصلح كل حديث لتقوية الحديث الضعيف بل يشترط فيه شروط.

ذكر عبد الله بن يوسف الجديع لتقوية الحديث الضعيف أربعة شروط<sup>27</sup>:

الشرط الأول: أن يكون حديثاً له نفس درجة المجبور به من جهة من يضاف إليه.

أي: إن كان الضعيف المراد تقويته حديثاً مرفوعاً، وجب في جابره أن يكون مرفوعاً، صراحة أو حكماً؛

لأن المراد تقوية أحد الطريقتين بالآخر لتصحيح نسبتها إلى نفس القائل أو الفاعل.

ويخرج منه: تقوية الحديث بما ليس بحديث، أو بما نسبته إلى من هو دون درجة من ينسب له ذلك الحديث.

الشرط الثاني: أن يكون في أدنى درجاته مما يصلح الاعتبار به.

فيتقوى الضعف بما يماثله في الضعف، أو يقرب منه وإن كان دونه ما لم يكن من الأنواع السابقة التي لا يعتبر بها، كما يتقوى بما هو في فوقه في القوة، بل ذلك أولى.

الشرط الثالث: إن كان ضعيفاً صالحاً، وجب أن يغير الطريق الآخر المجبور به في محل الضعف؛ خشية مردهما إلى علة واحدة، فإن ضعف هذا الاحتمال تقوياً.

وبيانه: لو كان الضعف في الطريق المراد جبره من جهة الانقطاع، وجب في جابره لو كان كذلك منقطعاً أن لا يكون انقطاعه في نفس موضع انقطاع الآخر، لمظنة أن يرجعا إلى علة واحدة.

الشرط الرابع: أن يوجد فيه معنى المجبور به إن لم يطابقه في لفظه.

فاذا وجد في الحديث الجابر هذه الشروط الأربعة فتصح به تقوية الحديث الضعيف وإلا فلا.

### فوائد الاعتبار:

والاعتبار بالأحاديث الضعيفة له فوائد كثيرة منها ما يلي:

### تمييز الأحاديث



الغرض من الاعتبار بالأحاديث الضعيفة تمييز الأحاديث الصحيحة من غيره وليس الغرض منه مجرد معرفة الشواهد والمتابعات أو معرفة طرق الحديث. قال قضيلة الشيخ طارق بن عوض الله: ليس الغرض من الاعتبار فقط مجرد معرفة أن هذا شاهد وهذا متابع والوقوف عند هذه الحرفيات وإنما الغرض من معرفة الشواهد والمتابعات والاعتبار تمييز الأحاديث، تمييز الحديث إن كان محفوظاً أو غير محفوظ، صحيحاً أو غير صحيح.<sup>28</sup>

### تمييز الرواة

من فوائد الاعتبار تمييز الرواة ممن يخطئ في روايته قليلاً ومن يخطئ كثيراً ومن لم يخطئ إلا نادراً. فمن كثرت أخطاؤه كان ذلك دليلاً على سوء حفظه وهذا يؤثر على مروياته بل في الراوي نفسه. أما من كانت أخطاؤه قليلة بنسبة إصاباته فهي لا تؤثر عليه في ضبطه وإن كانت مروياته التي أخطأ فيها ضعيفة.

: معرفة ما يصلح للمتابعة والشهادة وما لا يصلح

لا يصلح كل حديث أن يكون شاهداً أو للمتابعة فالحديث الموضوع أو المنكر لا يصلح للمتابعة وإن كثرت طرقه ولا تفيد متابعة كذاب.

قال الشيخ طارق بن عوض الله: "ليس كل متابعة تجيء في الروايات يكون لها التأثير الذي يرجى من المتابعة،... متابعة الكذاب لا تنفع، ووجود متابعة الكذاب وعدمها سواء".<sup>29</sup>

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الهوامش:

<sup>1</sup> - تيسير مصطلح الحديث الدكتور محمود الطحان (ص106). مركز الهدى للدراسات الاسكندرية 1415هـ.

<sup>2</sup> - المصدر السابق ص 107.

<sup>3</sup> - تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع (1073/2). مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع،

بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م

<sup>4</sup> - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم - (2/498). دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1271 - 1952، الطبعة:

الأولى

<sup>5</sup> - الجرح والتعديل - (302/4)

<sup>6</sup> - تحرير علوم الحديث (1074/2)

- 7 - الضعفاء أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني الصوفي، (ص 107) دار الثقافة - الدار البيضاء - 1405 - 1984، الطبعة: الأولى. تحرير علوم الحديث (ج 2/ص 1074).
- 8 - شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير - الدكتور طارق بن عوض الله موقع (الأكاديمية الإسلامية) [www.islamicacademy.net](http://www.islamicacademy.net) 17/02/2017
- 9 - الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله القزويني. مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة: الأولى، 1409 هـ. ص 179.
- 10 - المصدر السابق.
- 11 - انظر موقع منتديات صناعة الحديث وتحرير علوم الحديث لعبد الله الجديع ص 337.
- 12 - تحرير علوم الحديث (2/1075).
- 13 - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص 171.
- 14 - تحرير علوم الحديث، (2/1076).
- 15 - انظر: تحرير علوم الحديث (2/1076-1078).
- 16 - العلل الصغير الملحق بأخر الجامع 746/5
- 17 - المصدر السابق.
- 18 - العلل ومعرفة الرجال ص 163.
- 19 - تحرير علوم الحديث (2/1079).
- 20 - الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ص 359. الطبعة الثالثة دار الفكر بيروت لبنان 1988 م.
- 21 - تحرير علوم الحديث (2/1080).
- 22 - تهذيب التهذيب للحافظ بن حجر (5/337).
- 23 - زهر الربى على المجتبى للسيوطي شرح سنن النسائي (3/1).
- 24 - شرح الألفية للسخاوي ص 160-161.
- 25 - تحرير علوم الحديث (ج 2/ص 339-345).
- 26 - علوم الحديث ص 34.
- 27 - انظر تحرير علوم الحديث (2/1087-1100).
- 28 - شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، للشيخ طارق بن عوض الله. موقع (الأكاديمية الإسلامية) [www.islamicacademy.net](http://www.islamicacademy.net) 17/02/2017
- 29 - ينظر شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، للشيخ طارق بن عوض الله. موقع (الأكاديمية الإسلامية) [www.islamicacademy.net](http://www.islamicacademy.net) 17/02/2017